

التمويل الأصغر وتفعيل دور المرأة المقاولة في التنمية دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم
القرض المصغر في الجزائر

Microfinance and Activating the Role of Women Entrepreneurs in
Development Study of the National Microfinance Support Agency in Algeria

الطيب عبد الكريم¹، كوراد فاطيمة²

¹ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوقرة بومرداس، letaie223@yahoo.fr

² كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة علي لونيبي البليدة2، fati_kou@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/12/ 20

تاريخ القبول: 2019/12/ 11

تاريخ الاستلام: 2019 /11/ 29

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معالجة دور التمويل الأصغر كأحد أهم الأدوات المالية ذات الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الموجه أساسا لدعم فرص الاستثمار والنشاط الاقتصادي للفئات الفقيرة والمحرومة خاصة منها لأنشطة المصغرة للمرأة المقاولة في المدن والأرياف. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه ورغم حداثة تجربة اعتماد صيغة القرض المصغر في الجزائر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها مكنت العديد من العاطلين عبر كافة التراب الوطني في المدن والأرياف من كلا الجنسين النساء والرجال من دخول عالم المقاوالاتية والاتكال على النفس وأن تفتح المجال أمام تحسين ظروف المرأة الريفية المقاولة ضمن أهداف تحقيق التنمية المحلية. كلمات مفتاحية: التمويل الأصغر، القرض المصغر، المرأة المقاولة، المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدعم، المرافقة.

تصنيف JEL : G21,G28

Abstract:

microfinance is a larger financial instrument with economic and social purpose aimed mainly at supporting investment opportunities and economic activity for the torchers and micro entrepreneurship activities of women in urban and rural areas in the objectives of local development and this is

confirmed by the employment figures and the projects developed and by the financial and non-financial services subject to the micro-financing formula.

Key words: micro finance; micro-loan; female entrepreneurship; small and medium enterprises; support; coaching.

Jel Classification Codes: G21,G28.

المؤلف المرسل: الطيف عبد الكريم، الإيميل: letaie223@yahoo.fr

1. مقدمة

يمثل المورد البشري أساس ضمان تحقيق التنمية، لذا تسعى الدول لتكثيف جهودها وتطوير سياساتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية لضمان استغلال وتحسين مشاركة الرجل والمرأة في القيام بدورهما التنموي، فالمرأة في ظل التغيرات الاقتصادية المحلية والدولية استطاعت فرض نفسها إلى جانب الرجل في النشاط الاقتصادي، بفضل ما تتمتع به من روح المقاومة وقدرة على الصمود، رغم ذلك فإن تحليل واقع هذه المشاركة الايجابية للمرأة بصورة دقيقة يؤكد على أنها لا تزال تصطدم بالكثير من العراقيل والصعوبات، في ظل بيئة صعبة ومتداخلة من الناحية الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والدينية والتنظيمية.

تواجه المقاولاتية النسوية في ظل احتكاكها الدائم بالبيئة الاقتصادية، تحديات كبيرة تحد من قدرتها على النمو والاستمرار من أبرزها نقص مصادر التمويل اللازمة لتغطية احتياجات دورة الاستغلال والاستثمار المرتبطة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمثل محور وركيزة نشاطها الاقتصادي.

- إشكالية الدراسة: هل للتمويل الأصغر دور في تمويل ودعم المقاولات النسوية وتفعيل دورها في التنمية وماهي الآليات التي يعتمدها في ذلك؟

- فرضيات الدراسة

- هناك علاقة وطيدة بين المقاولاتية النسوية وأهداف تحقيق التنمية؛

- التمويل الأصغر مصدر تمويل أساسي ناجح لتطوير المقاولاتية النسوية؛

- الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى تبيان مدى أهمية التمويل الأصغر في التخفيف من مشكل نقص التمويل والمرافقة للمشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسوية وأثرهما الايجابي في دعم الدور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المقاولة باختلاف مستوياتها التعليمي ومكان تواجدها في المدينة أو الريف،

خاصة المحرومة منها والتي تعاني التهميش والفقير في المناطق النائية والتخفيف من حدة العراقيل و المشاكل التي تحد من القيام بدورها في النشاط الاقتصادي.

منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل مختلف جوانب الدراسة البحثية النظرية.

- محاور الدراسة

القسم الأول : واقع وأهمية المقاولاتية النسوية في النشاط الاقتصادي؛

القسم الثاني: التمويل الأصغر ودوره في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمرأة المقاولة؛

القسم الثالث: تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الآليات ومجالات التدخل.

2- واقع وأهمية المقاولاتية النسوية في النشاط الاقتصادي

1-2- مفهوم المقاولاتية:

تعددت التعاريف التي تناولت المقاولاتية، إذ تعرف على أنها " الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها.

ويعرف "Beranger" وآخرون المقاولاتية (Entrepreneuriat) المشتقة من (Entrepreneurship) والمركزة على إنشاء وتنمية أنشطة، فالمقاولاتية يمكن أن تعرف:

- على أساس أنها نشاط: أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

- على أساس أنها تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

أما "Alain fayol" فقد حددها على أنها " حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي .

أما بالنسبة للإنجلو ساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينات، إذ نجد أن البروفيسور "Howard Stevenson" بجامعة Harvard يوضح بأن:

"المقاولاتية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها" (تقرير مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2010).

المقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من خلال اكتشاف، تمييز واستغلال الفرص المتاحة على مستوى السوق، من أجل تكوين الثروة، من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع.

2-2- مكانة المرأة في النشاط الاقتصادي

يعد التمكين الاقتصادي للمرأة عاملاً أساسياً لتحسين دورها في التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية، إذ أصبحت تمثل اليوم في ظل التحولات والتحديات الاقتصادية، رقماً أساسياً يساهم بفعالية إلى جانب الرجل في جميع النشاطات الزراعية والصناعية والخدمية، نتيجة قدرتها على التكيف والاحتمال والتعايش مع الأوضاع الصعبة التي فرضتها سياسات التهميش وعدم المساواة في منح الحقوق وتوزيع عوائد التنمية.

تشكل المرأة في الكثير من الاقتصاديات المتقدمة والنامية نسبة كبيرة من الطاقات العاملة الموظفة، وتمثل فيها مصدراً أساسياً مكون لدخل الأسر ضعيفة القدرة الشرائية، وعليه فإن غياب الدخل الذي تتحصل عليه النساء عن طريق العمل والاستثمار سيكون من شأنه إلحاق أضرار بالغة بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية لكثير من الأسر خاصة في الدول النامية وعلى الخصوص الفقيرة منها، إذ تشارك المرأة بنصيب هام من الدخل الذي تحققه الأسرة من خلال عملها في الزراعة والمشاغل وأنشطة الاقتصاد الغير رسمي.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء تدفع عجلة النمو الاقتصادي في الكثير من الدول، وتساهم في خلق فرص العمل والرفع من معدلات القيمة المضافة، ففي الولايات المتحدة (صندرة صيايبي، 2009) تمتلك النساء نحو 40% من المشروعات، كما تساهم بما يقارب 4 تريليون دولار في الاقتصاد الأمريكي، فضلاً عن أن معدلات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء تنمو بمعدلات أسرع من غيرها.

2-3- العقبات والعوائق التي تحد من تفعيل وتطوير المقاولاتية النسوية في الدول النامية

ثمة تحديات كبيرة تعيق تطور المرأة المقاولاتية ولها تأثيرات سلبية وكابحة لدورها في التنمية وتوسيع نطاق أنشطتها الاقتصادية، بحكم البيئة المتأخرة والمهلهلة، التي غالباً ما تفتقر في ظلها المرأة إمكانيات الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق، التدريب، تقديم المشورة والتوجيه، استخدام

التكنولوجيا، كما تعاني من التمييز وعدم المساواة في حظوظ التعليم والتكوين، التشريعات، السياسات، الممارسات العملية، كما تفتقر في بعض الأحيان إلى حقوق التملك، الإرث وحياسة الأراضي. سنبرز فيما يلي أهم المعوقات والصعوبات التي تؤثر على تنمية القدرات المقاولة للمرأة في النشاط الاقتصادي:

- أ- الفقر:

تشكل النساء الغالبية العظمى من الفقراء في العالم، إذ نجدهم يمثلون النصيب الأكبر من الذين يعانون الحرمان وسوء التغذية، ونقص الرعاية الصحية والاجتماعية، ما يؤثر على قدرتها على تطوير مواردها المالية وتجعلها غير مستقرة، ما يعوق إمكانية دخولها في أي مشروع، ويجعل من فرصها الاقتصادية محدودة للغاية بسبب افتقارها لموارد تمويل كافية لمزاولة أي نشاط اقتصادي نتيجة كفافها المستمر من أجل الحياة والبقاء، وإذا ما اتيح لها فرص الحصول على الموارد المالية في أشكال دعم ومنح نجدها تتوجه بالأولوية إلى الرجال، ففي بنغلاديش يعيش نصف السكان على أقل من دولار واحد والنساء هم الأفقر مما أدى إلى تآنيث ظاهرة الفقر، في الوقت الذي تتزايد فيه المسؤولية الأسرية للمرأة التي تتراأس العائلة في ظل بطالة الرجال أو التخلي عن مسؤولياتهم ففي الهند مثلا نجد النساء الذين يتراأسون الأسر تمثل 20%، وفي كوستاريكا 17%، وريف كينيا 40% مثلا (ميشيل تودارو، 2009).

- ب- التعليم:

تحصل المرأة في معظم دول العالم النامي على مستوى تعليم أقل من المستوى الذي يحصل عليه الرجل، حيث نجد أن تسجيل الإناث في التعليم الابتدائي والثانوي في 66 دولة من 80 دولة نامية يقل بنسبة 10% على الأقل بالنسبة للذكور، وتتزايد هذه الفجوة بصورة خاصة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويصل معدل القدرة على القراءة والكتابة في أفغانستان إلى حوالي 43%، نجد أن هذا المعدل ينخفض إلى 14% بين النساء، وينطبق ذلك على الهند أيضا حيث تصل النسبة العامة إلى 72% وتنخفض بالنسبة للنساء إلى 44%.

عدم قدرة المرأة على استغلال فرص التعليم نتيجة انعدامها أو بسبب ضعف الوضع الاجتماعي وتأثير الجوانب العقائدية من شأنه أن يؤثر على تطور المرأة ومسيرتها ويمنعها من تطوير مهاراتها،

والحصول على المعلومات وتحليلها والتي تعد خطوة أساسية لتنفيذ وضمان نجاح أي مشروع (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002).

3 - التمويل الأصغر ودوره في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمرأة المقاوله؛

1-3- مفهوم وخصائص التمويل الأصغر

يعرف التمويل الأصغر بأنه التسليف والادخار وتقديم الخدمات المالية الأخرى مثل التحويلات، التأمين، قروض الاستهلاك، قروض الزواج، المساعدات الفنية، بطاقات الائتمان، خدمات الدفع.. الخ (إصلاح حسن عوض).

ويعرف أيضا على أنه مجموعة الخدمات المقترحة أو المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية.

مفهوم التمويل الأصغر يقصد به تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، القادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل، بمعنى أنه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة، إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد ذوي المردودية المتدنية والمخاطرة المرتفعة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية.

تتميز صيغ التمويل الأصغر بالخصائص التالية:

- عبارة عن قروض صغيرة وقصيرة الأجل موجهة لأغراض تمويل احتياجات رأس المال العامل؛
- التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين؛
- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛
- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة؛
- الدفع المبسط والسريع لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري، أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر؛

- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛
- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية؛
- ملائمة موقع وتوقيت السداد؛
- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

2-3- أهمية التمويل الأصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المقاولة في المدينة والريف لما تساهم به دور إيجابي وحيوي في التنمية الاقتصادية بفضل قدرتها على فتح فرص للتشغيل والاستثمار المحلي وتشجيع المبادرات الفردية خاصة للمرأة الماكثة في البيت التي تنشط في إطار الاقتصاد المنزلي؛ غير أن معظم هذه المشروعات في الجزائر وغيرها من الدول تواجه مشاكل متعددة في ضمان استمراريتها ونموها بسبب ضعفها وهشاشتها لمعوقات البيئة الخارجية والداخلية، التي يأتي في مقدمتها نقص مصادر لتمويل احتياجاتها الاستغلالية والاستثمارية، وهذا بسبب عزوف المؤسسات المالية عن التعامل معها نظرا لعدم قدرتها على تقديم الضمانات اللازمة لما تطلبه من قروض، سواء كانت قروض قصيرة أو طويلة الأجل ما يضطرها للتعامل مع جهات أخرى غير البنوك لتأمين ما تحتاجه من معدات ولوازم، بأجال وشروط تجعل من تكلفة الإنتاج لهذه المشاريع مرتفعة نسبيا ما يؤثر سلبا على قدرتها التنافسية في السوق الداخلي (تقرير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر).

للحد من مشاكل عدم قدرة المرأة المقاولة على تأمين مصادر التمويل الخارجية والحصول على القروض، جاءت صيغة التمويل المصغر، كفرصة للأسر الفقيرة المنتجة بهدف التغطية على طلبات القروض لفائدة نشاطاتها الصغيرة والمتوسطة لدى المؤسسات المالية والبنكية، وهي أيضا مكلفة بالعمل والتعاون مع مختلف الجهات المعنية بتوفير ومنح مختلف المساعدات المالية في حدود معينة لتأهيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح أكثر تنافسية.

4- تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الآليات ومجالات التدخل

ضمن هذا المسعى عملت الدولة استحداث صيغة القرض المصغر لفائدة فئة أصحاب المشاريع الصغيرة والحرفية بهدف فتح فرص عمالة لمختلف فئات المجتمع والتخفيف من الفقر

وتشجيع المبادرات الخاصة ورعايتها، من خلال عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تسهر على تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي أثناء مختلف مراحل نموها بدأ من مرحلة الانطلاق إلى توسيع النشاط من خلال توفير الضمانات اللازمة للبنوك، علاوة عن تقديم القروض الميسرة والمرافقة الدائمة والاستشارة للأصحاب هذه الصناعات.

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا انه لم يعرف - في صيغته السابقة - النجاح المنتظر، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل تطور المشاريع ومتابعة انجازها.

وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر"، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جافني 2004 المعدل .

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال 49 وكالة ولأئية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة، أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص توفير مصادر الدعم المالي الميسر في اطار تسيير صيغة القرض المصغر، وفق التشريع والتنظيم المعمول به وربط علاقة وثيقة ودائمة بين البنوك التجارية وهذه الصناعات من خلال توفير الضمانات اللازمة لها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2004).

1-4- أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

جاء إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في سنة 2004 لمعالجة سلبيات النقائص التي تم تشخيصها في عمل صيغة القرض المصغر منذ انطلاقتها لأول مرة في 1999 وتلبية المتطلبات التالية:

- توفير آليات مناسبة لعملية منح القروض المصغرة بطريقة لامركزية، تضمن استفادة عادلة لكل الفئات من أصحاب المشاريع المصغرة خاصة منها التي تنشط في الأرياف والمناطق المحرومة من التنمية؛

- تسهيل اجراءات الموافقة والمنح الفعلي للقروض من اجل تفعيل سياسات الدعم الموجهة للفئات المحرومة (حفاف سمية، 2014) ؛

- استدامة النظام عن طريق إنشاء قواعد عملية كافية؛

- القدرة على تلبية أكبر قدر من الطلبات والاحتياجات، وخاصة منها الموجهة لريبات البيوت،

الأسر المنتجة من الحرفيين وصغار المزارعين ومربي المواشي.

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن و المدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر؛ أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص مرافقة وتشجيع ومتابعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تتمثل المهام الأساسية للوكالة:

- تسيير القروض المصغرة وفق التشريع والنظيم المعمول بهما؛
- تقديم مختلف أشكال الدعم و النصح والمرافقة لأصحاب المشاريع المصغرة المستفيدة من صيغة القرض المصغر في تمويل مختلف أنشطتهم، وضمان عملية متابعة مستمرة للأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- العمل على توفير سبل التواصل والإعلام مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للاستفادة من صيغة القرض المصغر ومختلف المساعدات التي يمكن أن توفر لهم من قبل الوكالة؛
- تشكيل قاعدة معطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز؛
- تقديم النصح والاستشارة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية إدارة الأموال وتسيير القروض؛
- ربط علاقات مالية دائمة بين البنوك والمؤسسات المالية و المستفيدين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار الدعم المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم، وذلك لحساب الوكالة؛
- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر والمقاولاتية، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية؛
- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجدد المصغرة.

سمح نشاط الوكالة منذ انشائها منذ 2004 إلى غاية 30 جوان 2016 بتمويل عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجهة لفائدة كلا الجنسين النساء والرجال في شتى الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع التنموي عبر كافة التراب الوطني، حيث استحوذت المرأة على النصيب الأكبر من القروض الممنوحة بنسبة 62.2% مقابل 37.76 لفائدة الرجال وهو ما يعكس اهتمام السلطات العمومية بتطوير المقاولاتية النسوية خاصة منها في المناطق النائية والأرياف.

بالنسبة لقطاعات النشاط استحوذت المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النسبة الكبيرة من أنماط تمويل القرض المصغر بنسبة 38.42%، ثم قطاعات الخدمات والزراعة بنسب أقل.

الجدول رقم (1) توزيع حصيلة القروض المصغرة الممنوح حسب الجنس إلى غاية 30 جوان 2016

النسبة	العدد	الجنس
62.24	479047	نساء
37.76	290601	رجال
100	769648	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر 2016.

تنوعت المشاريع الممولة من طرف القرض المصغر في قطاعات نشاط اقتصادية مختلفة وهذا ما يوضحه الجدول رقم 2.

الجدول رقم (2) توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

النسبة	عدد القروض الممنوحة	قطاع النشاط
14.26	109779	الزراعة
38.42	295703	المشاريع الصغيرة
8.46	65146	البناء والأشغال العمومية
20.97	161386	الخدمات
17.44	134195	الصناعات التقليدية
0.36	2741	تجارة
0.09	701	الصيد البحري
100	769648	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر 2016.

2-4- الخدمات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ضمن مهامها الأساسية، تقوم الوكالة بتقديم العديد من الخدمات ذات الطابع المالي والاستشاري والتكويني لفائدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن أهداف توفير المرافقة والدعم لنجاح هذه المشاريع.

أ / الخدمات المالية

يمنح الجهاز صيغتين من التمويل، بما فيها واحدة بمساهمة خمس (05) بنوك العمومية شريكة وهي :

- القرض الشعبي الجزائري؛
- بنك التنمية المحلية؛
- البنك الوطني الجزائري؛
- البنك الخارجي الجزائري؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة - مقاول)

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة موجّهة لشراء مواد اولية لا تتجاوز 100.000 دج وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون الموارد المالية الكافية لشراء المواد الأولية اللازمة لتمويل مشاريعهم وإعادة إطلاقها. يمكن أن تصل قيمة هذه القروض إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 3 سنوات.

الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة - بنك - مقاول)

هي قروض بدون فائدة ممنوحة من قبل البنك و الوكالة بهدف إنشاء نشاط جديد، تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000 دج.

التمويل يقدم كالتالي:

- مساهمة بنكية في شكل قرض بنكي بنسبة 70 ٪ ؛
 - مساهمة من الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر في شكل سلفة الوكالة بدون فوائد 29 ٪ ؛
 1٪ مساهمة شخصية من صاحب النشاط أو المشروع.

وقد تصل مدة التسديد إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل تسديد للقرض البنكي تقدر بثلاثة (3) سنوات.

للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجبة لشراء المواد الأولية (250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب و الهضاب العليا)، و من 400000 دج إلى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجبة لإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، و ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل و المؤرخ في 22 مارس 2011.

الجدول رقم (3) توزيع القروض المصغرة حسب نمط التمويل

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
عدد القروض الممنوحة بدون فائدة لشراء المواد الأولية	695999	90.43	1043998
عدد القروض الممنوحة بدون فائدة لإنشاء مشروع جديد	73649	9.57	110474
المجموع	769648	100	1154472

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر 2016.

ب / الخدمات غير المالية

تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين إلى جانب قرض التمويل التي توفرها بهدف دعم ورعاية أصحاب المشاريع المصغرة إلى أقصى حد ممكن، وضمان استمرارية أعمالهم وأنشطتهم، لهذا تسعى الوكالة على توفير أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع من استقبال ومرافقة للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط وضمان متابعة جوارية جدية، لاستدامة الأنشطة التي قاموا بإنشائها.

كما تقوم الوكالة بتنظيم دورات تكوينية لإنشاء و / أو تسيير المشاريع الجدد مصغرة والإدارة المالية اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة. معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر. وضع موقع في الأنترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

الجدول رقم (4) حصيلة الخدمات الغير مالية المقدمة من الوكالة

عدد المستفيدين	الأنشطة المنجزة
78680	التكوين في مجال تسيير المشروعات الصغيرة والمتوسطة
66743	التكوين في مجال الادارة المالية للمشاريع
765	التكوين في مجالات أخرى
147330	العدد الإجمالي للمقاولين المكونين
68600	اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية
1142	مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير نشاط
20945	صالونات عرض وبيع
236875	العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات الغير مالية

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر 2016.

5- النتائج

بالنظر لدور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما يواجه هذا الدور من صعوبات وعراقيل على مستوى بيئة النشاط خاصة فيما يرتبط بتأمين الموارد المالية الكافية لتغطية احتياجات الاستثمار والاستغلال مثل القرض المصغر فرصة حقيقية لتمويل الأنشطة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لهذه الفئة المبادرة، خاصة بالنسبة للمرأة الماكثة في البيت أو التي تقطن المناطق الريفية والتي تمارس الأنشطة التقليدية والحرف بمختلف أنواعها.

مثلت صيغة القرض المصغر رغم حداثة التجربة أداة هامة من أدوات سياسة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتخفيف من المشاكل التي تواجهها ضمن البيئة المعقدة

التي تنشط فيها خاصة مشكل التمويل، حيث مكنت هذه القروض العديد من العاطلين عبر كتفة التراب الوطني في المدن والأرياف من كلا الجنسين النساء والرجال من دخول عالم المقاولة والالتكال على النفس وهذا ما تؤكد أرقام الشغل والمشاريع المستحدثة والمطورة بفضل القروض المصغرة.

6- خاتمة

رغم النجاحات المحققة نتيجة توظيف القروض المصغرة لفائدة تحقيق التنمية المتوازنة والتخفيف من البطالة والفقر خاصة في المناطق المحرومة، غير أن هذه التجربة تبقى محدودة الفعالية بسبب ضعف اطار التنظيمي والاداري للجهاز القائم على تسيير ومتابعة وتقييم القرض المصغر ونقص مصادر التمويل المرتبطة في أغلبها بمساهمة السلطات العمومية، فضلا عن ارتفاع درجة المخاطر المالية المرتبطة بهذا النوع من القروض الموجهة لفئة تفتقر لأبسط الشروط التي تضمن لها حماية مشاريعها والتعامل مع مخاطر بيئة النشاط، الأمر الذي يتطلب من السلطات العمومية بذل خطوات تنظيمية أكثر فعالية من حيث طبيعة المرافقة المقدمة للمشاريع الممولة ضمن صيغة القرض المصغر ومرافقتها بسياسات للتأهيل والتكوين المستمر في مجالات النشاط الاقتصادي الأكثر مردودية للفئات المستفيدة خاصة منهم المرأة الريفية المقاولة .

7- قائمة المراجع

1. مركز المشروعات الدولية الخاصة، (2010)، تقرير بعنوان جمعيات سيدات الأعمال، خبرات حول العالم، جنوب آسيا.
2. صندرة صباي، (2008-2009)، سيرورة إنشاء المؤسسة، أساليب المرافقة، دار المقاولة، قسنطينة، الجزائر.
3. ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسي، (2009) التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009.
4. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002.
5. إصلاح حسن عوض، التمويل الأصغر ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
<http://www.zakat-chamber.gov.sd>
6. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر <http://www.angem.dz>
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، مرسوم رئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 يتعلق بالجهاز القرض المصغر، ص 03 .
8. حفاف سمية، (2013-2014)، دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة، جامعة قاصدي مبراح، ورقلة ص24.

